www.asocenter.org

التحديات التي تواجه المنظّمات المدنيّة في شمال وشرق سوريا

الكاتب : أوميد عبدو

وحدة الأبحاث و الدراسات

www.asocenter.org
info@asocenter.org
(+964) 751-4413372

2020

مركز آسو للاستشارات والدراسات الاستراتيجية

Analysis and Strategic Study Organization (ASO)

هي مؤسسة بحثية تغطي مجالا إقليميا واسع النطاق، تهتم بمتابعة التطورات على ساحة جيواستراتيجية واسعة تشمل بلاد الشام بصفة خاصة والشرق الاوسط بصفة عامة، مع الاهتمام بالشأن السوري والعراقي، وللمركز مقر في سوريا والعراق.

يعمل المركز على تقديم مساهمات فكرية ومعرفية جادة تعني المنطقة وتؤثر في مستقبلها في مجال الاستشارات والدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والأمنية واستطلاعات الرأي والتدريب الإداري.

انطلاقا من مبدأ الجودة والتميز في خدمة المجتمع الذي شكل الدافع الرئيس للعملية التنموية، جاء إنشاء مركز آسو للاستشارات والدراسات الاستراتيجية لتكون مركزا للتفكير وصنع السياسات العامة محليا واقليميا واعداد وتأهيل وتنمية كوادر وقيادات على درجة عالية من المهارة والعلم الحديث في المجالات المختلفة.

حقوق النشر محفوظة © 2020

المحتويات

المقدّمة: ٤

المجتمع المدنيّ في شمال وشرق سوريا: ٤

التحديات الداخليّة الّتي تواجه المنظّمات المدنيّة في شمال وشرق سوريا: ٥

التحدّيات الخارجيّة الّتي تواجه المنظّمات المدنيّة في شمال وشرق سوريا: ٦

التحديات القانونية: ٦

التحديات الأمنية: ٦

التحديات المجتمعية: ٦

التحديات الاقتصادية: ٧

الاستنتاجات والتوصيات: ٧

المراجع: ٨

المقدّمة:

مثّلت الحكومةُ السوريّة العائق الأبرز أمام وجود مؤسّسات ومنظّمات المجتمع المدنيّ المحليّة في شمال وشرق سوريا؛ فالسياسةُ الحكوميّة القائمة قبل عام ٢٠١١، كانت تعملُ على منعِ أيَّ نشاطٍ مدنيّ أو سياسيّ خارج إطار الحكومة السوريّة أو حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ.

عمَد حزبُ البعث العربيّ الاشتراكيّ إلى تأسيسِ منظّماتٍ مدنيّة ونقاباتٍ ومراكز وجمعيّات ومنظّمات خيريّة وإغاثيّة إنسانيّة تابعة له بشكلٍ مباشر، لاحتكارِ العملِ المدنيّ كما كان الحالُ في قطّاعات السياسة والإعلام في سوريا.

مع انطلاق الاحتجاجات الشعبيّة في وجهِ الحكومةِ السوريّة؛ بدأت جماعاتٌ شبابيّة في شمال وشرق سوريا بتشكيل تكتلات مدنيّة سمّيت حينها بـ "تنسيقيات الثورة السوريّة"، وكان عملها يتركّز على المُناصرة وتنظيم الاحتجاجات والمُظاهرات وتقديم المُساعدة للملاحقين أمنيّاً، وبذلك أصبحت أساس تشكيل منظّمات المجتمع المدنيّ في المنطقة.

فيما بعد، أصبحت المساحة أكبر للعمل المدني، وبعد تحوّل الاحتجاجات الشعبيّة في سوريا إلى حربٍ تشارك فيها جماعات عسكريّة سوريّة محليّة ودول إقليميّة ودوليّة، تحوّل عملُ هذه التنظيمات الشبابيّة من تنظيم الاحتجاجات إلى العمل المدنيّ، وبدأت المنظّمات المدنيّة تتأسّس تدريجيّاً.

مرّت المنظّمات المدنيّة المحليّة في شمال وشرق سوريا، بظروفٍ صعبةٍ واستثنائيّة، بسبب اعتمادها على كوادر محليّة لا تمتلك الخبرة والمؤهلات في العمل المدنيّ، ومع بدأ الدعم الدوليّ للمنظّمات، تقدّم العمل المدنيّ تباعاً، لكن استمرّ وجود عوائق وتحديات داخليّة ضمن المنظّمة ذاتها وخارجياً في المنطقة الجغرافيّة الّتي تسيطر عليها الإدارةُ الذاتيّة الديمقراطيّة لشمال وشرق سوريا.

المجتمع المدنيّ في شمال وشرق سوريا:

كان حضور منظمات المجتمع المدني في سوريا ضعيفاً قبل العام ٢٠١١، بالمقارنة مع ما صارت إليه الأوضاع بعده، وذلك بسبب السّطوة الأمنيّة وحظر كل أشكال العمل المدني المستقلّ، بحيث كان الراغبون في النشاط المدني يلجؤون إلى العمل السّري محدود الأثر، في ظروف من غياب التمويل والنقاش المجتمعي العام، وعدم تبلور مفهوم العمل المدني أصلاً في سوريا[1].

لكن هذا الواقع تغيّرَ بعد العام ٢٠١١، مع تراجع قبضة النظام الأمنية ثم خروج مناطق واسعة عن سيطرته، ما أدى إلى توسّع هامش الحرية والعمل، فظهرت إلى السطح رغبة كبيرة لدى شرائح متنوعة بالعمل المدني، وتدفقَ تمويل الجهات المانحة، حتى وصل عدد المنظمات في مدينة القامشلي وحدها إلى نحو ٨٠ منظمة في العام ٢٠١٧[2].

من بداية انطلاق الحراك السلمي في عام ٢٠١١، وظهور فرصة للعمل المدنيّ، تأسّست عشرات المنظّمات المحليّة المدنيّة، بموارد بشرية محلية لا تمتلك الخبرة والمؤهّلات الكافية لإدارة المنظّمات المدنيّة في المنطقة، ومع عدم استمرار التمويل وقلّة توفّره لأسبابٍ عسكريّة وأمنيّة ومرتبطة بأماكن تواجد المنظّمات الوسيطة السوريّة المانحة، صارت مشكلة الاستمراريّة في العمل، هي إحدى أهم المشاكل التي تواجه العمل المدنيّ في شمال وشرق سوريا.

وفي السياقِ ذاته، أثّر عدم ديمومة التمويل على عددٍ من المنظّمات المحليّة المدنيّة في شمال وشرق سوريا، وخلّف غياب الدعم المستمرّ توقّف عدد من المنظّمات عن العمل بعد اختلاف آليّات منح ودعم المشاريع والمناطق الجغرافيّة لها، وتهميش قطّاعات مختلفة في العمل المدنيّ؛ ففي فترةٍ زمنيّة وصلت عدد المنظّمات المحليّة في محافظة الحسكةِ وحدها إلى

[1] واقع منظمات المجتمع المدني في القامشلي
https://0i.is/QO35

[2] واقع منظمات المجتمع المدني في القامشلي
https://0i.is/BJyE

أكثر من (٢٥٠) منظّمة محليّة في العام ٢٠١٨، إلّا أنّ العدد تراجع، تدريجيّاً، بسبب غياب التمويل وعدم قدرة موظّفي المنظّمة على دفع تكاليف ومصاريف المكاتب والعمل[3].

إن حالة المجتمع المدني في أي بلد، وفي سيادة أي حكومة، تعكس حالة المجتمع السياسية والاجتماعية في المواضيع المتعلقة بالحريات والحقوق وأسس الديمقراطية، وبالتالي فإن أي تهميش لدور المجتمع المدني هو تهميش لتلك المفاهيم، وإلى جانب الواجب المُلقى على عاتق الإدارة لتأسيس علاقة تعاون مع المجتمع المدني لتحسين مُخرَجات العملية السياسية من قوانين وتنمية وغيرها من المجالات، ربما يتوجب على النشطاء في المجتمع المدني أيضاً العمل على إيجاد سبل للتواصل مع الإدارة الذاتية توضيحاً لمفاهيم العمل المدني وأطر نشاطاتها وما تهدف إليه في المدى البعيد، سواء من خلال الإعلام أو تشكيل مجموعات لفتح قنوات تواصل مع الإدارة الذاتية[٤].

ومن الطبيعي أن تعتمد المنظمات في ظرف كالظرف السوري على التمويل والدعم الفني والتقني من الخارج، وذلك بسبب غياب التمويل الداخلي، ومحاربتها والتضييق عليها من مختلف الأطراف. ويمكن أن نستنتج من مراقبة علاقات منظمات المجتمع المدني في القامشلي بالجهات السياسية المختلفة، سواء الإدارة الذاتية، أو المجلس الوطني الكُردي المعارض للإدارة الذاتية، والمنضوي إلى الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة في سوريا، أنّ القاسم المشترك بينها هو غياب الثقة، والخوف من فقدان العمل أو منع مزاولة الأنشطة وفتح المقار والمكاتب، ويشرح هذا تماماً كيف يستعصي العبور إلى دولة ديمقراطية ومواطنة فاعلة في سوريا[٥].

التحديات الداخليّة الّتي تواجه المنظّمات المدنيّة في شمال وشرق سوريا:

تواجهُ المنظّمات المدنيّة المحليّة في شمال وشرق سوريا، جملة من التحدّيات والصعوبات على المستوى الداخلي؛ فضعفُ التطوير الذاتيّ لدى العديد من الموارد البشريّة لدى المنظّمات المدنيّة الّتي تُضاعفُ من مسؤوليّات وأعباء المؤسّسة في تنميتها، وغياب المصداقيّة والازدواجيّة في المعايير عند بعض الموارد البشريّة، بحيث لا تتناسبُ آراءهم الشخصيّة مع توجهات المنظّمة، تلعب دوراً في خلق التحديات داخل المنظّمة للوصول إلى العمل المأمول[٦].

وكذلك، غياب روح التعاونِ والتنسيق في عمل المؤسّسات المدنيّة في شمال وشرق سوريا، على صعيدين؛ بين فرق عمل المنظّمات فيما بينهم أوّلاً، وبين المنظّمات المدنيّة العاملة في ذات الجغرافية أو مجال العمل ثانياً، والتزامُ المنظّمات بتوجهات المانحين وسياساتهم في العمل، ولو كانت هذه السياسات لا تتناولُ احتياجات المجتمع بالصورةِ الأمثل، تشكّلُ عائقاً إضافيّاً أمام العملِ المدنيّ في شمال وشرق سوريا. والنقصُ في الخبرات والكفاءات الّتي يملكُها فريق إدارةِ المنظّمة واستفراده بعملية اتخاذ القرارات في المنظّمة؛ الّذي يسدُّ الطريق أمام الكفاءات الموجودة في المستويات الإداريّة الأدنى، وبالنتيجة تخلقُ خللاً في تطوير عمل المنظّمة وفريقها[٧].

وربطُ العلاقات الاجتماعيّة بعمليات الاستقطاب والتعيين، الّذي ينعكس سلباً على إدارةِ هذه المنظّمات بالطريقة الأمثل والأكثر كفاءةً، وانتقال الموارد البشريّة المؤهّلة والمتمكنة إلى العمل في المنظّمات الدوليّة المتواجدة في المنطقة وانعكاس هذا

---

[3] من مخرجات الاجتماع الّذي نظّمه مركز آسومركز آسو للاستشارات والدراسات الاستراتيجيّة في مشروع تعزيز نهج الديمقراطيّة في شمال وشرق سوريا

[4] منظمات المجتمع المدني في روجآفا: دورها ونطاق فعاليتها
http://www.rok-online.com/?p=5907

[5] واقع منظمات المجتمع المدني في القامشلي
https://0i.is/OJPm

[6] من مخرجات الاجتماع الّذي نظّمه مركز آسومركز آسو للاستشارات والدراسات الاستراتيجيّة في مشروع تعزيز نهج الديمقراطيّة في شمال وشرق سوريا

[7] من مخرجات الاجتماع الّذي نظّمه مركز آسومركز آسو للاستشارات والدراسات الاستراتيجيّة في مشروع تعزيز نهج الديمقراطيّة في شمال وشرق سوريا

الأمرِ سلباً على المؤسّسات المحليّة الّتي لا تتمكّن من الحفاظ على هذه الموارد بسبب عدم ديمومة التمويل، مما يضعها دوماً في صراعِ بناء قدُرات الموارد الجديدة وتأهيلها المستمرّ للتمكّن من متابعة وتنفيذ المشاريع واستمرار عمل المنظّمة. والفسادُ الإداريّ وانعكاساته السلبيّة على تعاون المجتمع معه، وكذلك على مفهوم العمل التطوعي وعدم تكامل الموارد البشريّة في المنظّمات؛ كعدم وجود فرق "تطوير المشاريع وتطوير الخطّة الاستراتيجيّة" على سبيل المثال، يقيّد خيارات المانحين في اختيار الشُركاء ويترتّب على ذلك تجميد الطاقات والكفاءات- في التخصصات الثانية- في المنظّمة[٨].

التحدّيات الخارجيّة الّتي تواجه المنظّمات المدنيّة في شمال وشرق سوريا:

التحديات القانونية:

تواجهُ المنظّمات المدنيّة المحليّة في شمال وشرق سوريا مجموعة من التحديات الخارجيّة في الإطار القانونيّ، فوفقاً لمخرجات اجتماع نظّمه مركز آسو للاستشارات والدراسات الاستراتيجيّة، ضمن مشروع نهج الديمقراطيّة في شمال وشرق سوريا، فإنّ التمييز بين المنظّمات المحليّة والدوليّة في منح الموافقات والتراخيص وصعوبة الحصول على الإصدارات الجديدة للتراخيص أو تجديدها أو فتح مكاتب فرعيّة لمنظّمات تحمل تراخيص سارية، والروتين والبيروقراطيّة في عمل مؤسّسات الإدارة الذاتيّة، يُعيق عمل المنظّمات المدنيّة من الناحيةِ القانونيّة[٩].

وكذلك التقييد المفروض على بعض الأنشطة والفعاليات الّتي تتضمّنها المشاريع المنفذة في المنطقة؛ كالتدخل في اختيار المستفيدين ومعايير اختيارهم، سواء على صعيد المشاركة في الأنشطة أو في المشاريع الإغاثيّة والتنمويّة، تلعب دوراً رئيساً في معوّقات عمل المجتمع المدنيّ في شمال وشرق سوريا[١٠].

التحديات الأمنية[١١]:

تواجهُ المنظّمات المحليّة العاملة في شمال وشرق سوريا جملةً من التحديات الأمنيّة، وعلى وجه الخصوص بعد التدخّل التركيّ في محافظةِ الحسكة والرقّة، واحتلالها لمدينتي سري كانييه (رأس العين) وتل أبيض. وتتمثّل هذه التحديات بما يلي:

أولاً: توقّف بعض المشاريع بسبب الظروف الأمنيّة من قبل الجهات الدوليّة المانحة على إثر حدوث نزاعات محليّة في جغرافية تنفيذ تلك المشاريع.

ثانياً: الأخطار الناجمة عن تفشّي جائحة فايروس كورونا، وما يترتّب عليه من تبدّل في نمط المشاريع المنفّذة، بالإضافة إلى إيقاف العمل في عدد من المشاريع الّتي يتطلّب تنفيذها العمل الميدانيّ بشكلٍ رئيسي.

ثالثاً: التوزّع الجديد للقوى المُسيطرة على أرض الواقع في شمال وشرق سوريا بعد الهجوم التركي ودخول قوات النظام إلى بعض المناطق؛ كالشريط الحدودي، الأمر الذي أدى إلى توقّف العديد من المانحين عن العمل في المنطقة والّتي كان العديد منها قيد التحضير والمناقشة.

التحديات المجتمعية[١٢]:

ثمّة جملة من التحديات المجتمعيّة الّتي تواجه عمل المنظّمات المدنيّة الفاعلة في شمال وشرق سوريا، ويُمكن أن تُحدّد بما يلي:

---

[8] من مخرجات الاجتماع الّذي نظّمه مركز آسومركز آسو للاستشارات والدراسات الاستراتيجيّة في مشروع تعزيز نهج الديمقراطيّة في شمال وشرق سوريا

[9] من مخرجات الاجتماع الّذي نظّمه مركز آسو للاستشارات والدراسات الاستراتيجيّة في مشروع تعزيز نهج الديمقراطيّة في شمال وشرق سوريا

[10] من مخرجات الاجتماع الّذي نظّمه مركز آسو للاستشارات والدراسات الاستراتيجيّة في مشروع تعزيز نهج الديمقراطيّة في شمال وشرق سوريا

[11] من مخرجات الاجتماع الّذي نظّمه مركز آسو للاستشارات والدراسات الاستراتيجيّة في مشروع تعزيز نهج الديمقراطيّة في شمال وشرق سوريا

[12] من مخرجات الاجتماع الّذي نظّمه مركز آسو للاستشارات والدراسات الاستراتيجيّة في مشروع تعزيز نهج الديمقراطيّة في شمال وشرق سوريا

أولاً: عدم تقبّل المجتمع بشكل كامل لعمل المرأة، وربطه بتعاليم دينيّة وقيم مجتمعيّة.
ثانياً: عدم قيام منظّمات المجتمع المدنيّ بتوضيح دورها بشكل سليم في المجتمع، الأمر الذي سبّب قلّة في الوعي المجتمعي حول دور المنظّمات المدنيّة الفعّال، واختزاله في تقديم القيم الماديّة البحتة؛ كالسلات الغذائيّة والمساعدات الماديّة النقديّة، أمّا البرامج الّتي تتناول العمل على معالجة قضايا مجتمعيّة وتنشر مفاهيم توعويّة كالانتخابات والمرأة والعدالة الانتقالية، فهي لا تتلقّى الإقبال المأمول في المجتمع، وخصوصاً تلك الّتي تمسّ تعاليم دينيّة أو قيم مجتمعيّة.
ثالثاً: العادات والتقاليد وما يترتّب عليها من صعوبة في تنفيذ المشاريع في المناطق الّتي تتسم بالالتزام الدينيّ والعشائريّ.
رابعاً: قلّة الوعي العام حول آليّات عمل المنظّمات في المشاريع؛ كمفهوم "معايير اختيار المستفيدين" لبرنامج ما مثلاً، واعتبار أن الاختيار يتمّ وفق العلاقات الاجتماعيّة أو رغبة فرق العمل أو التوصيات المقدّمة لهم من أشخاص أو جهات معيّنة، مما يسبّب معوّقات في تنفيذ تلك البرامج.

التحديات الاقتصادية[13]:

فيما يخصّ التحديات الاقتصادية؛ فهي أكثر التحديات التي تؤثر على العمل المدنيّ في شمال وشرق سوريا والتي تتمثل بما يلي:

أولاً: عدم القدرة على ديمومة المنظمات بسبب عدم وجود ميزانية خاصة بالمؤسسة تحافظ على استمراريتها مع فريق عملها في فترات عدم توفر التمويل.

ثانياً: نزف الكوادر بسبب الفروق بالرواتب بين المنظمات المحلية والدولية، وعدم أخذ المانحين هذه النقطة بعين الاعتبار حين مناقشة الميزانيات في المشاريع التي تقدمها المنظمات المحلية لهم.

ثالثاً: عدم وجود حساب بنكي خارجي لمعظم المنظمات المحلية ومطالبة الجهات المانحة بوجود حساب بنكي خارج سورية.

رابعاً: عدم التوافق في السياسات المالية واللوجستية وسياسة المشتريات بين المانحين والشركاء المحليين وإلزام الشركاء بالعمل وفق سياساتهم، وعدم العمل على تطوير السياسات الموجودة والوصول إلى توافق بين السياستين على أقل تقدير.

خامساً: التمكين الاقتصادي القاصر لمنظمات المجتمع المدني المحلية وما يترتب عليه من عدم توفر الموارد البشرية ذات الكفاءة وتغذيتهم اقتصادياً، لتتمكن هذه المنظمات من التواصل المباشر مع الجهات المانحة الأساسية والاضطرار إلى الاعتماد على الشراكات عبر منظمات عالمية تعمل في المنطقة.

سادساً: الضغوطات السياسية من الدول الإقليمية وتوجيه المانحين إلى مناطق معينة.

الاستنتاجات والتوصيات:

بناءً على ما سبق، ونظراً لوجود معوقات تؤثّر على فاعلية العمل المدنيّ في شمال وشرق سوريا، وتأثير تلك المعوقات على إشراك المنظّمات المدنيّة في صناعة القرار في المنطقة؛ فإنّ التوصيات تتمحور فيما يلي:

- تطوير الهياكل التنظيميّة للمنظّمات المدنيّة المحليّة بشكل مستمر وتقديم الاستشارات الدوريّة بين أعضاء منصّة منظّمات المجتمع المدنيّ في شمال وشرق سوريا.
- تنمية مهارات الموارد البشريّة للمنظّمات الحديثة.
- تقديم الاستشارات والمساهمة من المنظّمات الّتي تملك خبرات في إعداد وتطوير المشاريع.
- وإتاحة الفرصة للمنظّمات الحديثة لتنفيذ المشاريع.
- التعاون في إعداد وتقديم وتنفيذ المشاريع بين المنظّمات المتماثلة في مجال العمل.

[13] من مخرجات الاجتماع الّذي نظّمه مركز آسو للاستشارات والدراسات الاستراتيجيّة في مشروع تعزيز نهج الديمقراطيّة في شمال وشرق سوريا

- تقديم التسهيلات بين المنظّمات في استخدام مكاتب بعضها بعضاً، حول تنفيذ الأنشطة في المنطقة ذاتها وباختلاف المناطق.
- تشكيل لجان علاقات تناقش التحديات الّتي تواجه عمل المنظّمات مع أصحاب المصلحة من هيئات الإدارة الذاتيّة والمنظّمات الدولية العاملة في المنطقة.
- مراعاة الاعتبارات الدينيّة والمجتمعيّة والعشائريّة في مرحلة إعداد وتنفيذ المشاريع.
- تضمين إنشاء حسابات بنكيّة للمنظّمات المحليّة مع ميزانيات المشاريع الّتي تقدّمها.
- فرض أخذ مصاريف تشغيليّة مستقلة عن مصاريف المشاريع لضمان استمراريّة المنظّمات.
- التطوير الدوري للسياسات بما يتناسب مع حجم عمل المنظّمة وسياسات المانحين.
- وضع أولويات متعلقة بتوجيه الدعم بما يتناسب مع حاجة كل منطقة.
- تفعيل دور المرأة في منظّمات المجتمع المدنيّ.
- إيصال صوت المنظّمات العاملة في شمال وشرق سوريا إلى المحافل الدوليّة بشكل مدروس وسليم.
- إعداد وتقديم برامج متكاملة ومستدامة تتناول حلول سليمة وكاملة للمواضيع الّتي تعمل عليها المنظّمة، مع الأخذ بعين الاعتبار المدّة الزمنيّة المناسبة لهذه البرامج.

المراجع:

١- واقع منظمات المجتمع المدني في القامشلي
https://0i.is/NnXS

٢- من مخرجات الاجتماع الّذي نظّمه مركز آسومركز آسو للاستشارات والدراسات الاستراتيجيّة في مشروع تعزيز نهج الديمقراطيّة في شمال وشرق سوريا

٣- منظمات المجتمع المدني في روجآفا: دورها ونطاق فعاليتها
http://www.rok-online.com/?p=5907

www.asocenter.org

التحديات التي تواجه المنظّمات المدنيّة في شمال وشرق سوريا

www.asocenter.org
info@asocenter.org
(+964) 751-4413372
2020